

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1582

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 15 حزيران/يونيه 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد سالومون إيهيث.....(الكاميرون)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أيها المندوبون الموقرون، أعلنُ افتتاح الجلسة العامة 1582 لمؤتمر

نزع السلاح.

وكما تعلمون، سنناقش اليوم بشأن البند 5 من جدول الأعمال، المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وسنستمع إلى اثنين من المتكلمين اليوم. والأول هو السيد يوري أمبرازيفيتش، أحد الرؤساء السابقين للمؤتمر؛ وهو عضو في مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2021، إضافة إلى كونه آخر رئيس لدورة عام 2020 وأول رئيس لدورة عام 2022. لقد كان آخر رئيس لدورة عام 2020 وسيكون اليوم أول متكلم يتناول الكلمة. ويشغل السيد أمبرازيفيتش منصب سفير وممثل دائم لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف منذ أيلول/سبتمبر 2015. وعمل في كثير من الأحيان منسقاً للمناقشات التي دارت بشأن البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال المؤتمر، وكان منسق الهيئة الفرعية المعنية ببنود جدول الأعمال هذه في عام 2018. وفي ظل رئاسة بيلاروس، نظم السفير أمبرازيفيتش في عام 2020 مناقشة مواضيعية بشأن القضايا الناشئة، مع التركيز على الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن بيلاروس هي الجهة المقدّمة لقرار الجمعية العامة بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة، الذي يُعتمد كل ثلاث سنوات، وكانت المرة الأخيرة في عام 2020. السيد أمبرازيفيتش، لكم الكلمة.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، أشكركم على منحي فرصة المشاركة في المناقشة المواضيعية التي تجري اليوم بشأن موضوع نعتبره بالغ الأهمية ولكنه لا يقدر حقّ قدره. ويُعتبر وفد بيلاروس أن المسائل التي يناقشها مؤتمر نزع السلاح في إطار البند 5 والبندين الأوثق صلةً به، وهما البندان 6 و7، هي مسائل ذات أهمية متزايدة في عالم اليوم. وفي ظلّ التطور السريع للتقدم العلمي والتقني والتكنولوجيات الجديدة، أصبحت هذه المسائل متقاطعة وتمس جميع جوانب العمل المتعلق بنزع السلاح.

إن الإنجازات السريعة الحاصلة في المجال الرقمي، بما فيه تكنولوجيا الأسلحة السيبرانية، والنقد المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي، وأتمتة نظم الأسلحة، تثير مشاكل تهدّد الأمن الدولي وهيكل نزع السلاح القائم. ويمكن القول إن ثمة ساحة جديدة تماماً لاستخدام القوة في العلاقات الدولية خرجت إلى حيز الوجود للمرة الأولى منذ ظهور الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، أصبح ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي من أهم المسائل التي تواجهها الدول.

ومن ناحية، تؤدي شبكة الإنترنت إلى تسهيل العولمة وتحفيز الابتكار. فهي تولّد فرصاً هائلة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وقد تيسّر التجارة وتبادل المعلومات. ولكن مع تزايد اعتماد المجتمع على الإنترنت، أصبحنا أكثر عرضة من أي وقت مضى للأعمال الكيدية التي تجري في الفضاء الإلكتروني.

إن الهجمات الإلكترونية، وهي النفاذ دون إذن إلى أجهزة الحواسيب أو الشبكات الرقمية، أصبحت متكررة وهاجمة بشكل متزايد. ويمكن أن تتسبب في حدوث أعطال في الهياكل الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تهدّد شبكات الكهرباء والهاتف المحمول؛ وقد تُسرق بيانات شخصية ومعلومات تجارية وأسرار من أسرار الدولة خلال الهجمات الإلكترونية. ويتّسع نطاق استخدام التكنولوجيات الرقمية لنشر المعلومات المضللة لأغراض سياسية وعسكرية. ويتزايد احتمال استخدام الفضاء الإلكتروني للقيام بأعمال إرهابية، بما في ذلك ارتكاب هجمات إرهابية. وتعمل دول كثيرة على بناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العسكرية، إذ بات استخدامها في النزاعات التي قد تندلع بين الدول احتمالاً مرجحاً أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تنتظر، خلال المنتديات المكرسة للأمن ونزع السلاح، في مسألة أمن المعلومات تحديداً. ومما يبعث على الارتياح أن نرى اليوم ظهور مبادرات دولية لمكافحة التهديدات المحيطة بالأمن الرقمي. وأود أن أذكر، على سبيل المثال، مبادرة رئيس بيلاروس بشأن إنشاء "حزام رقمي للدول المجاورة". وداخل هذا الحزام، يمكن للدول - وليس فقط الدول المجاورة لأن الفضاء الافتراضي ليس له حدود - إبرام اتفاقات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز الأمن الرقمي والكفاح المشترك ضد التهديدات السيبرانية.

ونعتقد أيضاً أن مبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرامية إلى مكافحة الهجمات الإلكترونية ضد المرافق الطبية، التي توجد في الخطوط الأمامية لعملية التصدي لجائحة كوفيد-19، جديرة بالاهتمام الوثيق والجاد. ومن الناحية العملية، تتراوح هذه الهجمات الإلكترونية بين هجمات برمجيات انتزاع الفدية، التي تهدف إلى شل شبكات الرعاية الأولية والطوارئ مقابل دفع مبلغ مالي، وحملات التضليل، التي تهدف في سياق أعم إلى زعزعة ثقة الجمهور وتقويض الجهود المبذولة للتصدي للجائحة.

وثمة موضوع هام آخر في إطار هذا البند من جدول الأعمال هو الأسلحة الذاتية التشغيل. ويرتبط العديد من الإنجازات الأخيرة في مجال الأسلحة بالذكاء الاصطناعي وعلم التحكم الآلي والميكنة. ويقوم عدد من البلدان التي لديها قدرات عسكرية متطورة بوضع وإنشاء مجموعة أسلحة ذاتية التشغيل أو شبه ذاتية التشغيل، يُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي لاتخاذ القرارات. وتنتظر عدة دول في إيجاد تكنولوجيات يمكنها أن تمنح الآلات درجة أعلى من التشغيل الذاتي القتالي أو أن تجعلها ذاتية التشغيل تماماً. وسوف تقوم نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل باختيار الأهداف وتدميرها دون أي تدخل بشري. وسبق أن نُشر عدد صغير من الدول - في حدود معينة - نظماً ذاتية التشغيل بدرجات متفاوتة.

وقالت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، إن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ستطرح تحديات واضحة مرتبطة بمسألة انتشارها، وقد تسعى إلى امتلاكها جهات عديمة الضمير لها نوايا خبيثة. وقد تتحلّى هذه الأسلحة أيضاً بالقدرة على إحداث خسائر بشرية فادحة بتكلفة تعادل جزءاً صغيراً جداً من التكلفة التي تتطلبها الترسانات العسكرية القائمة.

ولا مناص من التساؤل عما إذا أمكن ضمان امتثال الأسلحة الذاتية التشغيل لقواعد القانون الدولي الإنساني. ويرى العديد من الخبراء أن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل تماماً قد لا تكون مقبولة، إذ يستحيل وضع نظام ملائم يمكن من تحميلها مسؤولية قانونية عن أفعالها.

وستكون الخطوات المقبلة التي يتخذها المجتمع الدولي في مجال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل حاسمة بالنسبة لمستقبلها ومستقبلنا بجميع معالمه. وستؤدي الشفافية والتعاون دوراً بالغ الأهمية في وضع استراتيجيات وإجراءات تنظيمية فعالة لأنهما شرطان مسبقان لتحقيق درجة عالية من الثقة المتبادلة. ويؤدي فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل دوراً مهماً في هذه العملية. ويفسح الفريق المجال أمام الدول للتوفيق بين نهجها وللعمل على اتخاذ قرارات مشتركة.

وبطبيعة الحال، لا يغطي الموضوعان اللذان ذكرتهما مجموعة التهديدات والتحديات الجديدة المطروحة. وينبغي ألا ننسى الخطر الذي قد يتولد عن حصول جماعات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل، وعن التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا المستخدمة في صنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويسعى وفد بيلاروس باستمرار إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع، ساعياً إلى فتح مناقشات داخل المؤتمر وخارجه بشأن التهديدات المحتملة والثغرات القانونية القائمة وسبل اتخاذ الإجراءات. والمداخلة التي أقوم بها في مناقشتنا اليوم تخدم هذا الغرض.

إننا نعتقد أن التدابير والإجراءات الوقائية هي أفضل رد على المخاطر والتهديدات الجديدة التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين في هذه المرحلة، ريثما يقرّر المجتمع الدولي عقد مفاوضات فعلية بهذا الشأن. وتقدم بيلاروس وشركاؤها، كل ثلاث سنوات، مشروع قرار إلى الجمعية العامة بعنوان "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح"، بغرض تحسين الإجراءات الدولية حتى يتسنى مراقبة الاستحداث الممكن لأنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل مراقبة شديدة ريثما نتمكن من الخروج بتوصيات محددة لكل نوع من أنواع الأسلحة. وأثناء انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، قدّم وفد بيلاروس المشروع الأخير لهذا القرار، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة. وكما سبق أن قلّ، فإن القرار ذو طابع وقائي واستباقي، يهدف إلى وقف ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويدعو إلى اعتماد آلية تصدّي يُطلب من خلالها إلى المؤتمر رصد الحالة وتحرير توصيات بشأن مفاوضات بعينها تتناول الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الظروف الراهنة، يستحيل تجاهل التهديد المتعظم الذي يشكله الاستخدام الضار للإنجازات الجديدة في العلم والتكنولوجيا على يد الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لا سيما في مجالات البيولوجيا الاصطناعية ومنظومة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي والتهديدات السيبرانية. وبحثت هذه المواضيع بالتفصيل خلال دورتي المؤتمر المعقودتين في عامي 2019 و2020 حيث تمكّنّا من الاستفادة من تجربة الخبراء الدوليين المدعوين. إن الخبرة اللازمة متوافرة، والفهم اللازم للقضايا موجود؛ وقد استمعنا إلى وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية هذه القضايا أباها الحاضرون وأعضاء المؤتمر. وأعتقد أنه ما زال أمامنا عمل جادّ ننجزه إذا أردنا التوصل إلى فهم حجم العمل المحتمل وتحديد الوقت الذي يمكن أن نبدأ فيه ومجالات الأنشطة المعيّنة التي قد تُتخذ إجراءات بشأنها.

وطرحت بيلاروس منذ فترة، خلال جزء رفيع المستوى من المؤتمر، عدداً من المقترحات التي أودّ الإشارة إليها اليوم والتي يمكن أن تشكّل في اعتقادنا الأساس للإجراءات المشتركة التي قد يتخذها المؤتمر، وما زالت بيلاروس تؤيد هذه المقترحات.

ونقترح مثلاً أن يطلب المؤتمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير شامل عن المخاطر والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة أمام الأمن الدولي وعدم الانتشار. ومن شأن ذلك أن يوفر للمؤتمر صورة أكثر اكتمالاً عن التكنولوجيات التي قد تكون خطيرة والمخاطر المتصلة بها. وسيكون إعداد هذا التقرير متماشياً أيضاً مع الأهداف والإجراءات المبينة في الجزء الثالث من جدول أعمال نزع السلاح الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة.

وثانياً، اقترحنا، وما زلنا نقترح، أن يستعرض المؤتمر أمثلة لممارسات وطنية اعتمدتها دول مختلفة فيما يتعلق بإمكانية النظر في المخاطر والتهديدات التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة أمام الأمن الدولي وعدم الانتشار. واتخذت تدابير متعددة على الصعيد الوطني، مثل إصدار مدونات لقواعد السلوك مخصصة للعلماء. ونرى أن من المهم استكشاف مدى فعالية هذه التدابير، وجعلها جزءاً من نظام ما، وتحديد ما إذا كان يمكن جعلها عالمية. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى قيام المؤتمر بإعداد مجموعة معيّنة من قواعد أو مبادئ السلوك يكون هدفها منع استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة لمقاصد خبيثة.

وثالثاً، نقترح أن يستهلّ المؤتمر دراسة التدابير الوطنية لمكافحة محاولات الجهات الفاعلة من غير الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تحقيق غايات مماثلة، وأن يبدأ باتخاذ هذه التدابير بشكل منهجي. ويُدرّك جيداً جميع الحاضرين في هذه القاعة أننا نتخذ جميعاً تدابير هامة على الصعيد الوطني. إن وضع مبادئ متسقة، ودراسة الترتيبات والممارسات ذات الصلة سيندرجان تماماً على ما يبدو

في إطار ولاية المؤتمر ويمكن أن يساهم بهما المؤتمر مساهمة قيّمة في عمل الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الإرهاب.

وتأمل بيلاروس أن يولي المؤتمر الاعتبار الواجب للبند 5 و6 و7 من جدول الأعمال. وستسهم التدابير الوقائية التي يمكن أن يتخذها المؤتمر بغية التصدي لهذه التهديدات إسهاماً رئيسياً في تعزيز الأمن الدولي. وستمكن الخطوات الرامية إلى تحسين الشفافية وتعزيز تدابير بناء الثقة من تخفيف حدة التوتر والتوصل إلى خفض التصعيد الذي ينتظره الكثير من الناس بشغف.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن بيلاروس على استعداد للتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر من أجل تحقيق هذه الغايات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أمبرازيفيتش على ملاحظاته الدقيقة والمثمرة. والمتكلم الأول على قائمتي فيما يخص مناقشة اليوم هو سفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وعلى إعطائنا الفرصة لتبادل الآراء بشأن البند 5 من جدول الأعمال المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وتقدير اليابان تقديراً بالغاً أي مبادرة تُشجع المناقشات الموضوعية في هذا المحفل المهم. وأود أن أشكر السفير أمبرازيفيتش على عرضه الحسن التوقيت والغني بالمعلومات الذي يضيف عمقاً وبعداً قيّمين لمناقشاتنا.

إن اليابان تتمن العمل الذي أجرته الدول الأعضاء في الهيئة الفرعية 5 لدورة المؤتمر لعام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المناقشات المواضيعية بشأن البند 5 و6 و7 من جدول الأعمال، التي أجريت في الجلسات العامة لدورة المؤتمر المعقودة في أيلول/سبتمبر 2020، مفيدة.

وفيما يخص الأمن السيبراني ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يسرنا أن نشكر جهودنا المشتركة عن مناقشات تجرى ضمن الأطر المناسبة في الأمم المتحدة وإطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي الحقيقة، تشارك اليابان بهمة في هذه المناقشات. ونأمل أيضاً أن يحرز المزيد من التقدم هذا العام في المناقشات المتعلقة بالسلوك المسؤول الواجب انتهاجه في الفضاء.

واليوم، يتطور العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن تطبيقاتهما العسكرية، بسرعة فائقة. ومن الصعب المغالاة في وصف أثر الابتكارات التكنولوجية ليس على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا فحسب بل على المسائل الأمنية أيضاً.

والواقع أن بعض التكنولوجيات الناشئة اليوم تغيّر العمليات العسكرية تغييراً جذرياً، وقد تغيّر قواعد اللعبة الأمنية. وفي الوقت نفسه، فإن السرعة الهائلة لهذه التطورات التكنولوجية تزيد من صعوبة النظر في فرض رقابة فعالة على هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها فيما يخص علاقتها بالأسلحة. وتؤكد هذه الملاحظات الأهمية المتزايدة للحوار والشفافية وتدابير بناء الثقة بين الدول، لا سيما نظراً إلى تأثير التكنولوجيات الناشئة على الأمن.

ومن أجل التحضير بشكل أفضل لإجراء مناقشات مستقبلية محددة في إطار المؤتمر، والترويج لفهمٍ مشتركٍ لهذه المسائل البالغة الأهمية، من القيم جداً فهم التقدم العلمي والتكنولوجي فهماً دقيقاً، وكذلك الوضع الحالي للتطبيقات التكنولوجية والمخاطر المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان أيما تقدير الفرصة السانحة اليوم لتبادل الآراء بشأن هذه المواضيع.

وفي مجال تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، هناك طائفة واسعة من المجالات التكنولوجية التي يمكن أن تكون في يومٍ ما موضوع مناقشاتٍ في المستقبل. وتعتبر اليابان أن النقاط الثلاث التالية متصلة بموضوعنا بوجه خاص وأنها تتطلب اهتماماً خاصاً، أيّاً كان المجال الذي قد نناقشه.

وأولى هذه النقاط هي تطبيق المعايير الدولية ومعايير القانون الدولي القائمة. ومن منظور اليابان، وهي بلد يشدد دائماً على سيادة القانون في المجتمع الدولي، لا بد من الامتثال للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، خاصةً عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة - وهذا يشمل استخدام أي أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، تكتسي زيادة الشفافية وتعزيز تدابير بناء الثقة وتحسين التواصل فيما بين البلدان قيمة كبيرة. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد مجدداً أهمية تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد المحلي بوسائل منها إجراء استعراض الأسلحة المنصوص عليه في المادة 36 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949.

والنقطة الثانية هي طبيعة التكنولوجيات المزدوجة الاستعمال. وفي مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، هناك العديد من التكنولوجيات الناشئة التي لها تطبيقات مدنية وأخرى يمكن استخدامها في الميدان العسكري. وقد يكون للتكنولوجيات الناشئة تبعات مهمة في المجال العسكري والأمني، ولكن منافع الاستخدام المدني لهذه التكنولوجيات الناشئة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع هي أيضاً أكبر من أن تقاس. ولذلك، يُنصح بعدم فرض قيود غير معقولة على تطوير التكنولوجيات النافعة باسم تحديد الأسلحة. وأهم ما في الأمر هنا هو تعلّم كيفية تحقيق التوازن الأمثل بين هذين المتطلبين المختلفين.

والنقطة الثالثة هي تعدد الجهات صاحبة المصلحة. وكما هو واضح في مجال الذكاء الاصطناعي والمجالات الرقمية، تؤدي الجهات الخاصة دوراً يزداد أهمية في الابتكارات التكنولوجية التي قد تكون لها تبعات أمنية كبرى. ولذلك، ولأجل أن تكون المناقشة مجدية، من المستحب أكثر مشاركة طبقات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة. وعلى نفس المنوال، تكون المدخلات التي يقدمها الخبراء التابعون للحكومات والقطاع الخاص موضع ترحيب شديد.

ولهذا السبب، فإن قرار الجمعية العامة 71/75 بشأن مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشراقي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، الذي قدمته اليابان، "يشجع جميع الدول على إجراء حوار بشأن التأثيرات الممكنة للتطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار".

وشارك فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي أنشأته حكومة اليابان، في أعمال متعلقة بهذا الموضوع. وأشار تقرير رئيسها، الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى أنه ينبغي لجميع الدول تقييم كيفية تأثير المجالات الجديدة والتكنولوجيات الناشئة - بما فيها التكنولوجيات السيبرانية وتكنولوجيات الفضاء والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي - على الاستقرار الاستراتيجي، وتقييم مخاطر استخدام الأسلحة النووية، والتفكير في كيفية التخفيف أو الحد من خطر التعطيل.

ودعوني، السيد الرئيس، أؤكد مجدداً، في الختام، أهمية تشجيع مناقشةٍ محورها المستقبل فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة وأثرها. ولدى اليابان الثقة في أن مؤتمر نزع السلاح مكان مهم لهذه المناقشات. وتُعرب اليابان عن أملها في أن يتمكن المؤتمر من إحراز تقدم نحو إجراء مناقشات موضوعية عن طريق تقليل عدد المواضيع بالاستناد إلى فهم مشترك بين الدول الأعضاء، مع تقادي تكرار المسارات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان، السيد أوغاساوارا. وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتكلمة التالية في مناقشة اليوم، وهي السيدة ليانا فيكس، مديرة برنامج في مجال الشؤون الدولية في مؤسسة كوربر - شنتونغ في برلين. ويتناول عمل السيدة فيكس مسائل الأمن الأوروبي والاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية وتحديد الأسلحة. وبالتعاون مع معهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في جامعة هامبورغ، استهلّت مبادرة كوربر للاستقرار الاستراتيجي وتولّت قيادتها. وستركز مساهمتها على التوصيات التي وضعتها المبادرة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيا الجديدة. السيدة فيكس، لكم الكلمة.

السيدة فيكس (كوربر - شنتونغ) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، يشرفني ويسعدني أن أتكلّم اليوم في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021 برئاسة الكاميرون. وهذه الجلسة العامة المتعلقة بالبند 5 من جدول الأعمال، بشأن "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية"، تكتسي أهمية خاصة، ويسعدني أن أساهم في دراسة التحديات التي تواجه الاستقرار الاستراتيجي في المجال النووي مع التركيز على التكنولوجيات الناشئة.

وما سأعرضه عليكم اليوم هو ثمرة مشروع فريد بدأته مؤسستان ألمانيتان مستقلتان، هما مؤسسة كوربر - شنتونغ في برلين ومعهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في هامبورغ. وعلى مدى عام كامل، دُعي في إطار المشروع فريق خبراء من الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا (فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا) إلى الاجتماع بصورة منتظمة لوضع أفكار ونهج جديدة للتصدي للتحديات الرئيسية التي تهدّد الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين.

ولماذا انصبّ الاهتمام على الاستقرار الاستراتيجي؟ نعتقد أنه، خلافاً لما جرى في القرن العشرين، سيؤدي التنافس الجديد القائم بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين إلى إشراك المزيد من الجهات الفاعلة، وسينطوي على المزيد من مجالات المنافسة، وعلى بيئة تكنولوجية تتطور بسرعة لم يسبق لها مثيل. إن خطر التصعيد العسكري غير المقصود بين الدول النووية يزيد من زعزعة الاستقرار. والاستقرار الاستراتيجي لن يقود بالضرورة إلى كبح جماح المنافسة في جميع المجالات، ولكنه يمكن أن يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار في العلاقات الأمنية.

واتقنا على تعريف للاستقرار الاستراتيجي يتضمن وصفاً عاماً للمفهوم ويعتبره حالة تهدف إلى الحدّ من جميع أنواع المخاطر التي قد تؤدي إلى فشل الردع - وهو التعريف التقليدي - ولكننا نعتبر أيضاً أن الاستقرار الاستراتيجي لا يتعلق بالمجال النووي فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بمنظومات الأسلحة التقليدية الهجومية والدفاعية الفضائية والسيبرانية والمتقدمة. ومن ناحية أخرى، تختلف تعريفات الاستقرار الاستراتيجي باختلاف الخبراء والأوساط الرسمية، متراوحة من تعريف ضيقة إلى تعريف فضفاضة. ولذلك، من المفيد وضع تعريف مشترك، ولكن الأهم من ذلك، أن الدول العظمى يجب أن تتفق على الشواغل المشتركة وأن تعمل على هذه الشواغل.

وسأعرض عليكم الآن مجموعة مختارة من توصياتنا، مع التركيز على التكنولوجيات الناشئة بما فيها الأسلحة الخارقة للصوت. ويمكنكم الاطلاع على هذه التوصيات على الموقع التالي: www.strategicstability.org.

والتوصية الأولى هي التركيز على ما يمكن فعله. سيكون تعزيز الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، وروسيا، وعلى المدى البعيد، الصين، بمثابة عملية طويلة وغير مؤكدة وتكرارية - وبالتالي ينبغي للأطراف أن تحرص في هذه العملية على عدم إيقال أي برنامج عمل مستقبلي متعلق بالاستقرار الاستراتيجي وعلى عدم محاولة عقد صفقات كبرى تجمع كلّ التحديات في نفس الوقت.

والإبداع أمر ضروري، ولكن ينبغي للأطراف أن تحدد معاً المجالات التي تصلح أكثر من غيرها لتقبل النهج التعاونية، بينما ينبغي للولايات المتحدة وروسيا أن تقوموا في الوقت نفسه بمضاعفة جهودهما للعمل على تحقيق الاستقرار الاستراتيجي وإدراج الأسلحة الخارقة للصوت في جدول الأعمال.

والتوصية الثانية التي أود عرضها في هذه المناقشة هي ضرورة قيام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بتعميق المبادلات والاتصالات في أوقات الأزمات. وإحدى الأفكار الممكنة طرحها أن تهدف هذه البلدان الخمسة إلى إنشاء خطوط ساخنة وتبادل الإخطارات بشأن عمليات إطلاق القذائف المقررة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفادي حدوث سوء تفاهم قد تكون له آثار تصعيدية، وأن يعزز إمكانية التنبؤ، بما في ذلك فيما يتعلق بالأسلحة الخارقة للصوت.

وتشجع التوصية التالية على اتخاذ تدابير لإطالة الوقت الذي يستغرقه القادة لاتخاذ القرارات، إلى أقصى حد ممكن؛ وهذا الأمر أيضاً ذو أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الخارقة للصوت. وينبغي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يجروا مناقشة مشتركة بشأن كيفية إعطاء القادة الوطنيين أكبر قدر ممكن من الوقت، وأن يفتحوا حواراً بشأن إطالة وقت اتخاذ القرارات إلى أقصى حد ممكن، محددين الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف - وهو ما يمكن دعمه بدراسة مشتركة تتضمن المخاطر الجديدة المرتبطة بالمواقف الحالية وتتناول أيضاً التهديدات المزدوجة التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة مثل الأسلحة الخارقة للصوت. وينبغي أيضاً لهذه البلدان أن تفتح حواراً عاجلاً بشأن سبل الحدّ والتقليل من مخاطر الهجمات المفاجئة المضادة للقوات التي تُستخدم فيها أسلحة نووية وغير نووية.

وأود أيضاً أن أقترح عليكم توضيح الخطر الذي تشكله الأسلحة الخارقة للصوت على الاستقرار الاستراتيجي، وهو خطر غير واضح تماماً بعد لأن الأسلحة الخارقة للصوت قيد التطور. فمن ناحية، يمكن للأسلحة الخارقة للصوت أن تعزز القدرة على ردّ الضربة الأولى، لأنها تسهل إبقاء كلا الفريقين معرضين للخطر دون أن يكون هناك تكافؤ عددي تقريبي. ومن ناحية أخرى، فالأمر الأهم من ذلك هو أنّ الأسلحة الخارقة للصوت ذات المهام الاستراتيجية يمكنها أن تقود إلى مختلف أنواع الغموض - غموض بشأن الرؤوس الحربية أو غموض بشأن العناصر المستهدفة - بفعل تحلي الأسلحة الخارقة للصوت بقدرة أكبر على المناورة. وهناك أيضاً تحديات متعلقة بفترات الإنذار واتخاذ القرارات، كما ذكر سابقاً. ولتوضيح هذه المخاطر والتحديات، لا بدّ من إجراء حوار بشأن أثر الأسلحة الخارقة للصوت يكون بمثابة الخطوة الأولى قبل أن نناقش آليات تحديد الأسلحة المعمول بها.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرض عليكم اقتراحاً بإدراج الذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة العسكرية. وسيكون من المفيد للدول أن تفتح حواراً لكي توضّح لبعضها، كخطوة أولى، المبادئ التي تعتبرها مقبولة فيما يخص إدراج الذكاء الاصطناعي في منظومة الأسلحة العسكرية. وقد يشكل ذلك خطوة أولى قبل بدء محادثات بين الولايات المتحدة وروسيا أو بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك محادثات بنسق متعدد الأطراف.

وأخيراً وليس آخراً، هناك المجال الإلكتروني. وهنا ينبغي أن يكون الهدف هو وضع قواعد تنظم المنافسة الإلكترونية في المجال النووي. ولا شك في أن تنظيم الأسلحة الإلكترونية سيكون عملية مؤلفة من خليط من العناصر. وسيكون عملية طويلة الأمد، ولا مركزية، وربما محددة الأهداف في غالب الأحيان. وينبغي إعطاء الأولوية للتخفيف من حدة التهديدات في المجال النووي. وهذا ليس المجال الوحيد المثير للقلق فيما يخص التهديدات السيبرانية والإمكانات الاستراتيجية، ولكنه ربما أهمها وأخطرها. وكخطوة أولى، ينبغي وضع ترتيب هرمي للمخاطر المرتبطة بالمجال النووي حيث يتفق الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن تحديداً على اعتبار المنافسة السيبرانية خطيرة للغاية ويعملون على وضع معايير وقواعد

لهذه المنافسة - مثل مدونة لقواعد السلوك، وتعهد بعدم شن هجمات إلكترونية ضد بعضهم تؤدي إلى تعطيل آليات الإنذار المبكر النووي، ونظم للقيادة والتحكم أو للاتصال.

وتشكل هذه التوصيات فرصة سانحة خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك ما دامت معاهدة ستارت الجديدة سارية وما دامت ستمدد حتى عام 2026. وينبغي لجميع المعنيين أن يستغلوا هذه الفرصة السانحة لاتخاذ تدابير ملموسة من شأنها أن تعزز الاستقرار الاستراتيجي في عصر جديد مليء بالتحديات التي سيشهدها القرن الحادي والعشرين في مجال التكنولوجيات الناشئة والكاسحة. ونأمل أن تكون هذه التوصيات نقطة انطلاق، ونحن مقتنعون بأن الدول تستطيع أن تختار معاً مسلكاً مختلفاً وأن تغيّر مصيرنا الجماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لينا فيكس على ملاحظاتها الثاقبة والمثمرة وأعود الآن إلى قائمة المتكلمين. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية، روبرت وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش على ما قدموه من عروض ثرية بالمعلومات.

على مدى السنوات الخمسين الماضية، شهدنا كيف أحدثت الإنترنت، وجميع التكنولوجيات الرقمية الموصولة ببعضها، التي تشكل الفضاء الإلكتروني، ثورة في طريقتنا في الإبداع والتعلم والتجارة والتعبير عن أنفسنا. واليوم، أصبح أكثر من نصف سكان العالم موصولين بالإنترنت، وتبلغ مساهمة الإنترنت في الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات. وزاد اعتمادنا على شبكة الإنترنت المفتوحة والقابلة للتشغيل البيئي والأمن والموثوقة خلال جائحة (كوفيد-19)، حيث تم تقييد التفاعلات المعتادة على نحو غير مسبوق. وبقيت عجلة المجتمعات تتحرك وتدور - حتى أنها شهدت ازدهاراً في كثير من الحالات. ويشكل ذلك مثلاً يوضح سبب حاجتنا إلى بيئة إلكترونية آمنة ومأمونة يسهل الوصول إليها.

وتعكس الرؤية الأمريكية للفضاء الإلكتروني قيمنا الديمقراطية، وتسعى إلى أن يكون هذا الفضاء شاملاً للجميع. وتؤيد الولايات المتحدة مبدأ سريان حقوق الإنسان الدولية على شبكة الإنترنت، تماماً كما تسري خارج الشبكة. ونحن نرسي تعاوناً دولياً لمواجهة التحديات المشتركة مثل الأنشطة الإلكترونية الخبيثة التي يقوم بها الخصوم، والجرائم السيبرانية التي تتجاوز حدود الدول، والتأثيرات الخبيثة الممارسة في المجال السياسي. وتشجع الولايات المتحدة على اتباع نهج جامع ومتعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت يعطي الأولوية للانفتاح والابتكار، ويحرص على العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وانتشرت التهديدات الناجمة عن الأنشطة السيبرانية مع تزايد ترابط أنظمتنا. وتتراوح هذه التهديدات بين محاولات استهداف هياكل أساسية حيوية رئيسية برعاية دولة، ولجوء مجرمي الإنترنت إلى برمجيات انتزاع الفدية لابتزاز أحد الأفراد أو امتلاك معلومات حساسة عن رهائن.

ومن المؤكد أن التهديد الذي تشكله برمجيات انتزاع الفدية هو مسألة عاجلة ومعقدة مرتبطة بالأمن القومي وما انفك يزداد منذ سنوات طويلة. واستهدفت مؤخراً الحوادث المرتبطة ببرمجيات انتزاع الفدية خطوط الأنابيب الغازية لدينا وسلسلة الإمداد الخاصة باللحوم. ولا تقع هذه الحوادث في أمريكا فحسب بل تقع في جميع أنحاء العالم. إن مكافحة برمجيات انتزاع الفدية هي أولوية قصوى لإدارتنا، ولكننا لا نستطيع مواجهة هذا التهديد وحدنا، ولهذا السبب سيكون العمل مع شركائنا الدوليين والقطاع الخاص أمراً أساسياً.

ووجهنا أيضاً رسالة مفادها أن الدول المسؤولة لا تؤوي مجرمي برمجيات انتزاع الفدية، وناشدنا الدول اتخاذ إجراءات حاسمة ضد شبكات برمجيات انتزاع الفدية هذه. وسنعمل مع الحلفاء والشركاء على

بناء القدرة على الصمود وعلى مساءلة الدول التي توفر ملاذاً آمناً للعناصر الإجرامية التي تستخدم برمجيات انتزاع الفدية.

ورأينا كيف استغلت الدول الاستبدادية هذا المجال لقمع المعارضة وفرض رقابة على السكان في محاولة منها للحفاظ على سيطرتها الأيديولوجية. ويتعين علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نقاوم بشدة الدول التي تسعى إلى استغلال الطبيعة المفتوحة للفضاء الإلكتروني وإلى تقويضها.

وتعتمد الولايات المتحدة على شراكات دولية قوية، يجسدها الإطار العالمي للأمم المتحدة، من أجل الارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني بما يحافظ على السلام ويقلل من خطر نشوب النزاعات. وخلال أكثر من عشر سنوات، عملت الولايات المتحدة مع شركاء من جميع أنحاء العالم، برعاية اللجنة الأولى، لتصميم وتعزيز إطار الأمم المتحدة هذا، الذي يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية: أولاً، التأكيد أن القانون الدولي القائم يسري على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني؛ ثانياً، دعوة جميع الدول إلى التقيد بالقواعد الطوعية غير الملزمة الإحدى عشرة التي تنظم السلوكيات في الفضاء الإلكتروني في أوقات السلم؛ وثالثاً، الدعوة إلى وضع واتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة هدفها الحد من خطر نشوب نزاعات في الفضاء الإلكتروني.

وعلى مر السنين، توصلنا إلى توافق في الآراء داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بهذا الإطار في محافل متعددة. وأكدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الإطار عندما أقرت التقريرين المعتمدين بتوافق الآراء الصادرين عن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في عامي 2013 و2015، وعندما أقرت مؤخراً التقرير المعتمد بتوافق الآراء الصادر عن الفريق الذي كان قائماً في الفترة 2019-2021. وأكد توافق الآراء الأخير انطباق القانون الدولي الإنساني في سياق استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النزاعات المسلحة، وقدم إرشادات إضافية بشأن القواعد السارية حتى يكون لدى الدول فهم أفضل لكيفية انطباقها.

ويجدر أيضاً ذكر توافق الآراء الذي نجح في تحقيقه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلوكية في سياق الأمن الدولي. وكانت اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية هي المرة الأولى التي تقوم فيها مفاوضات للأمم المتحدة بشأن النظم السيبرانية بفتح باب الاشتراك فيها لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة؛ ووقف المجتمع الدولي معاً لتأييد الإطار الذي عملنا جاهدين لمناصرتة.

ولا تضلّوا معتقدين أنه لا توجد أعراف أو قواعد في الفضاء الإلكتروني. فقد اعتمد المجتمع الدولي قواعد قانونية هامة وأعرافاً مراعية للضرورات السياسية تنظم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، وهذه القواعد والأعراف موجودة لأن الولايات المتحدة عملت مع شركائها وخصومها على حد سواء لسنوات عديدة للتوصل إلى توافق في الآراء لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه.

وفيما يتعلق بقضايا التكنولوجيا السيبرانية، تقوم الولايات المتحدة حالياً بعقد شراكات دولية قوية من شأنها حماية الأمن والازدهار العالميين. ونحن نفعل ذلك مع حلفائنا الذين تربطنا بهم معاهدات، على أساس ثنائي، ومع شركاء آخرين. ونحن نفعل ذلك في إطار منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية. ونحن نفعل ذلك في إطار منظمات متعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة.

وفي كل محفل من هذه المحافل، ندعو إلى وضع إطار بشأن السلوك المسؤول الذي يجب أن تنتهجه الدول في الفضاء الإلكتروني، لأنه يبقى أفضل سبيل للتقدم نحو تحقيق الاستقرار والأمن في الفضاء الإلكتروني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية، روبرت وود، على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير هولندا، يان غابريلس.

السيد غابريلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يشكركم على تنظيم مناقشة مواضيعية بشأن البند 5 من جدول أعمال المؤتمر. وهذا الموضوع، أي الأنواع والمنظومات الجديدة لأسلحة الدمار الشامل، في تطور مستمر، ونحن نشهد ظهور تكنولوجيات جديدة وراسخة وتطبيقاتها العسكرية. ويتابع بلدي، هولندا، هذه التطورات عن كثب وباهتمام متواصل. ولذلك، من المهم أن يواظب المؤتمر على مواكبة المستجدات المتعلقة بهذا الموضوع. واسمحوا لي أن أشكر المتكلمين على ما عرضوه من مقدمات شاملة ومثيرة للاهتمام.

إن تكنولوجيات مثل التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والمركبات الجوية غير المأهولة، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، كلها مرتبطة بهذه المناقشة، ولذلك أود أن أسهب في الحديث عن هذه التكنولوجيات الناشئة أو الجديدة. ويمكن أن تزيد التكنولوجيات الجديدة من المخاطر ومظاهر عدم الاستقرار بسبب تداخلها مع المجال النووي. وهذا ينطبق على المنظومات الخارقة للصوت فيما يتعلق بأجهزة القذف، ولكن أيضاً على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية فيما يتعلق بنظم القيادة والتحكم. ونتيجة لذلك، أصبحت التكنولوجيات الناشئة من الأولويات الأولى لهولندا. وهناك تشابه كبير بين التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات الناشئة: فهدف في كلتا الحالتين إلى منع نشوب نزاع تترتب عنه عواقب جمة. ويجب أن نعمل معاً على وصف السلوك المسؤول وغير المسؤول والشفافية وبناء الثقة.

وأود أن أؤكد أهمية الحد من المخاطر، والسيطرة على الأزمات وإدارتها. وقد جرت العادة على الحد من المخاطر في المجال النووي، ولكن يمكن توسيع نطاق هذا الأمر ليشمل مجال التكنولوجيات الناشئة. ويمكن أن يشكل ذلك أساساً يُستند إليه لاتخاذ إجراءات ملموسة في مجال التكنولوجيات الناشئة، مثل تحسين قنوات الاتصال، وتعزيز الشفافية، وزيادة التفاهم والحوار بشأن المبادئ المتبعة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، ما زلنا نلاحظ تزايد نشاط الجهات الحكومية والجهات من غير الدول على حد سواء في مجال التكنولوجيا السيبرانية. ويمكن أن يُنظر إلى العمليات السيبرانية على أنها جذابة بفعل الأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه باستخدام موارد محدودة نسبياً. ويمكن أن يخلف استخدام القدرات الهجومية السيبرانية أثراً من شأنه أن يزعزع استقرار العلاقات الدولية. ويمكن أن يولد انتشار القدرات السيبرانية أثراً سلبياً على الطابع المفتوح والحر والأمن والمستقر للإنترنت، ما قد يكون له بدوره عواقب ضارة على الفرص الاقتصادية الناشئة عن زيادة الرقمنة. وبفضل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن إطار السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، بالاعتماد على تقارير كل من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ومجموعة الخبراء الحكوميين، قد نتج عن التصدي بشكل أفضل للمخاطر المذكورة أعلاه. فتعطينا هذه التقارير فهماً أفضل للقواعد الطوعية غير الملزمة المتفق عليها، ولمسألة انطباق القانون الدولي على الفضاء الإلكتروني، ولتدابير بناء الثقة وأنشطة بناء القدرات. ولا بدّ من مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ الإطار المتفق عليه للحد من مخاطر التصعيد.

إن الذكاء الاصطناعي، بجميع أشكاله وجوانبه، يؤثر بالفعل تأثيراً عميقاً على الحضارة الإنسانية، وسيواصل تغيير دور الإنسان والآلة والعلاقة القائمة بينهما. ولا يزال السؤال الرئيسي المتعلق بالمخاطر هو التالي: كيف سيتمكن البشر من الاستمرار في ممارسة رقابة بشرية فعلية على المنظومات المتقدمة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي؟ ولا يزال من الضروري إجراء مناقشة شاملة وأكثر عمقاً بشأن

التحكم البشري الفعلي، في جميع المجالات التي يُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي. وينبغي ألا تتناول هذه المناقشة، والحلول الناشئة عنها، مرحلة تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي فحسب، وإنما ينبغي أن تشمل أيضاً مراحل التصميم والتطوير والاختبار. ومن المسائل الهامة التي تثار عقب ذلك حول تطوير التكنولوجيات الجديدة تحديد ما إذا كان إطارنا القانوني الحالي كافياً لمواجهة أي تحديات تنشأ عن التكنولوجيات الجديدة، من قبيل استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة أو تضاؤل الفوارق التي تميز بين السلع المزدوجة الاستخدام والسلع العسكرية، والأثر الذي قد يخلقه ذلك على النظم المتبعة لفرض رقابة على الصادرات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت هولندا اجتماعاً مع خبراء قانونيين دوليين للبحث عن ثغرات محتملة في أطرها التنظيمية. وكان الاستنتاج الذي خلص إليه الخبراء هو أن القانون الدولي الحالي قابل للانطباق تماماً على التكنولوجيات الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، وأنه لا حاجة في الوقت الراهن إلى قواعد قانونية جديدة، إلا أنه سيتوجب النظر باستمرار في احتمال إعادة تفسير المعايير السائدة. ولدى هولندا تقليد عريق فيما يخص إثراء النقاش القانوني الذي يتناول المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح ومراقبة تصدير الأسلحة، وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة القيام بذلك في إطار جهودها المشتركة المبذولة لمواكبة التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، اتخذ فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل خطوات بشأن مسألة هذه المنظومات. وكانت هولندا من مؤيدي إنشاء الفريق منذ البداية، وهي مسرورة بوضع المبادئ التوجيهية لتطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وللأسف، فإن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 جعلت من الصعب إحراز مزيد من التقدم في هذه المسألة الهامة. ومع ذلك، تظل هولندا ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة العمل على منظومات الأسلحة هذه في ظل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي واثقة من أنه يمكن، بفضل الجمع بين الخبرة القانونية والعسكرية والتكنولوجية، إعطاء المزيد من الوضوح للأطر التنظيمية القائمة.

وترى هولندا، على نحو ما حدده الرئيس البلجيكي لفريق الخبراء الحكوميين، أنه من المهم أن يقدم الفريق توصيات ملموسة فيما يتعلق بتوضيح جوانب الإطار المعياري والتشغيلي المتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، إلى الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في الفترة التي تسبق مؤتمرها الاستعراضي السادس. وينبغي أن تتناول التوصيات، على الأقل، مسائل انطباق القانون الدولي الإنساني، والمسؤولية البشرية، والتفاعل بين الإنسان والآلة، وأخيراً استعراض الأسلحة.

ومن العناصر البالغة الأهمية بالنسبة لهولندا أن يبقى التحكم الفعلي بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في يد البشر دائماً. وفي هذا الصدد، يسر هولندا أن تعلن عن تقديم دراسة جديدة في 29 حزيران/يونيه أجراها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بشأن تحديد الحدود، ونوع ودرجة التفاعل المطلوبين بين الإنسان والآلة، وقد شاركت هولندا في رعاية هذه الدراسة. ونأمل أن تحفز هذه النتائج المفيدة النقاش، وأن تساعدنا على تحقيق المزيد من التوافق بشأن مجال العمل الهام هذا تمهيداً لانعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وشهد العقد الماضي ازدهار المركبات الجوية غير المأهولة بشكل مذهش. ويجري الآن استخدام مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظومات في عدد متنوع أيضاً من التطبيقات، تتراوح بين الطائرات غير المأهولة الخفيفة الوزن التي تُستخدم لأغراض ترفيهية والمركبات الجوية غير المأهولة المتطورة والمسلحة التي تُستخدم لأغراض دفاعية وهجومية. وستواصل هذه التطورات بفضل التكنولوجيات الجديدة مثل

المواد المتطورة والذكاء الاصطناعي. بيد أن الجانب السلبي لهذا التطور هو ظهور تهديدات ومخاطر جديدة سيكون لها تأثير على الأمن الدولي. وتشمل المسائل الهامة في هذا الصدد دور المركبات الجوية غير المأهولة في إطار النزاعات المسلحة وخارجها، وانتشار تكنولوجيا المركبات الجوية غير المأهولة، وزيادة مستوى استقلالية هذه المركبات. وهولندا ملتزمة بالمشاركة في حوار دولي ومبادرات دولية لمواجهة هذه التحديات بشتى السبل منها السعي إلى إبرام اتفاقات دولية فعالة، كجزء من التزامها العام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيراً، فيما يتعلق بالأمن البيولوجي، تدعم هولندا تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن خلال مبادرات بناء القدرات، واستعراضات النظراء، وحملات التوعية، نهدف إلى زيادة الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية في جميع أنحاء العالم. وتولد التطورات في مجال التكنولوجيا البيولوجية فرصاً من قبيل تطوير علاجات للأمراض الخطيرة، ولكنها تشكل أيضاً تهديداً خطيراً: إذ بات ابتكار الأسلحة البيولوجية في المختبرات أمراً سهلاً على نحو متزايد. ويتعين اتخاذ تدابير وقواعد تنظيمية ومبادئ توجيهية جديدة لمنع الجهات الفاعلة الخبيثة من الوصول إلى بحوث أو معارف أو بيانات حساسة تمكنها من تطوير هذا النوع من الأسلحة البيولوجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا، يان غابريلس. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الهند، بانكاج شارما.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالسيد ستيفارت هارولد كومبرباخ، سفير زمبابوي التي تُعد أيضاً دولة عضو في مجموعة الـ 21، في أسرة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد له دعم وفد بلدي وتعاونيه. ونحن نتطلع إلى العمل معه ومع وفده. وأود أن أشكر السفير يوري أمبرازيفيتش والسيدة ليانا فيكس، المشاركين في حلقة النقاش، على عرضيهما الممتازين وعلى تمهيدهما الطريق لمناقشات اليوم.

ويدرك المجتمع الدولي تماماً الخطر الجسيم الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين. وتشاطر الهند هذا القلق تماماً وتتخذ جميع الخطوات اللازمة للتصدي له.

وما فتئت الهند تسترعي انتباه العالم إلى التهديد الذي يشكله حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، من خلال قرار تطرحه على الجمعية العامة سنوياً منذ عام 2002 بعنوان "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل". وتتخذ الجمعية العامة القرار دون تصويت، ويشترك في تقديمه عدد كبير من الدول الأعضاء. وتؤيد الهند أيضاً قرار الجمعية العامة بشأن منع الإرهابيين من حيازة المواد والمصادر المشعة.

وتؤثر التطورات السريعة الحاصلة في مجالي العلوم والتكنولوجيا تأثيراً كبيراً على عملنا. وتعكف الهند، إدراكاً منها لهذا الجانب المهم، على طرح قرار على الجمعية العامة بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، اعتمد بنوافق الآراء. وقدمت التقارير التي أعدها الأمين العام رداً على هذا القرار مؤشرات مفيدة ينبغي أن ينظر فيها المجتمع الدولي من أجل تجنب المخاطر التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة، مع ضمان وتعزيز التطبيقات السلمية لهذه التكنولوجيات.

ومسألة الأسلحة الإشعاعية مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ عام 1979، عقب دعوة الجمعية العامة في عام 1978 إلى إبرام اتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الإشعاعية. وجرى بحث هذه المسألة في أفرقة عاملة مخصصة بين عامي 1980 و 1983 وفي لجان مخصصة بين عامي 1984 و 1992. وفي السنوات الأخيرة، شكلت هذه المسألة جزءاً من المناقشات التي أجريت في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية المعقودة خلال مؤتمر نزع السلاح.

واتخذ المجتمع الدولي عدة تدابير هامة لحماية المواد النووية والإشعاعية وضمان أمنها. ومن هذه التدابير اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، ومدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها. واتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوات متعددة لتحسين الإطار التنظيمي للأمن النووي. كما أدى قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي، دوراً هاماً في هذا السياق.

وصحيح أن الهند تولي الأولوية الأولى لمسألة نزع السلاح النووي، ولكنها لن تعترض على بدء مفاوضات موضوعية في المؤتمر من أجل التوصل إلى صك دولي واحد أو أكثر يكون ملزماً قانوناً ويتصدى للتهديد الذي تشكله أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الإشعاعية، إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر في هذا الصدد. وينبغي للمؤتمر أن يركز تحديداً على الأسلحة الإشعاعية مع الحرص على عدم حدوث ازدواجية بين عمله وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المحافل الدولية الأخرى، وينبغي له أن يتجنب الأعمال المكررة التي لا جدوى منها. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل اتفاقية تتضمن التزامات قانونية تحظر على الدول تطوير هذه الأسلحة أو نشرها أو استخدامها.

وتولي الهند أهمية كبرى لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية باعتبارهما مثالين لمعاهدات غير تمييزية وضعت بفضل مفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح من أجل القضاء التام على أنواع محددة من أسلحة الدمار الشامل. ونجاح هاتين الاتفاقيتين، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، اللتين لديهما نظام تحقق غير تمييزي، يمكن أن يكون نموذجاً للقضاء على الأسلحة النووية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند، بانكاج شارما. والمتكلم التالي على قائمتي هو السيد وو تشينغماي، ممثل الصين.

السيد وو تشينغماي (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المتحدثين على عرضيهما الشاملين والمفصلين.

وتعتبر الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل موضوعاً من المواضيع التقليدية التي تعرض على بساط البحث في مؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه ينبغي للمؤتمر فتح مناقشات متعمقة في هذا الموضوع، وأن هذا الأمر مهم وله طابع ملح. والتقدم العلمي والتكنولوجي هو العامل المحفز على ظهور وتطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل اللذين يعتبران نتاج تغيرات في المشهد الأمني الدولي. فمن ناحية، تتقدم تكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا السيبرانية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا البيولوجية، وغيرها من التكنولوجيات الجديدة، تقدماً سريعاً، مما يعزز إلى حد كبير الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ورفاه الإنسان، ويغيّر ظروف الوجود البشري تغييراً جذرياً. ومن ناحية أخرى، تتضح أيضاً بشكل متزايد طبيعة التكنولوجيات الجديدة، التي يمكن تجسيدها في صورة سيف ذي حدين، وتُطبّق التكنولوجيات ذات الصلة في الميدان العسكري على نطاق أوسع وبوتيرة أسرع.

وعلى وجه الخصوص، تسعى القوى العظمى بصورة نشطة إلى وضع استراتيجيات للأجهزة المضادة للقذائف والفضاء الخارجي، ومنظومات أسلحة ذات صلة، وتأخذ زمام المبادرة في تطوير مفاهيم جديدة لمنظومات الأسلحة الاستراتيجية يمثلها منظومة الضربة العالمية السريعة، مما يطرح سلسلة من التحديات الجديدة للأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، ويثير قضايا جديدة متعلقة بالسلام والأمن الدوليين وتحديد الأسلحة وعملية نزع السلاح. وتسعى البلدان، كل على حدة، إلى فرض هيمنتها في الفضاء الخارجي، مسرعة في امتلاك قدرات مضادة للقذائف في الفضاء الخارجي، ومتباهية بصخب

بأنها ستتشر أسلحة ذات صلة في الفضاء الخارجي، مما سيؤدي إلى تزايد الاتجاه نحو تسليح الفضاء الخارجي وجعله في حد ذاته ساحة معركة.

إن صعوبة تتبع مصدر الهجمات الإلكترونية والكشف عن المسؤولين عنها يمكن أن تؤدي بسهولة إلى وقوع حالات سوء فهم وسوء تقدير بين البلدان، بل يمكن أن تشعل نزاعات. إن تطوير أسلحة استراتيجية جديدة مثل الأسلحة الخارقة للصوت يولد شكوكاً جديدة فيما يتعلق بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. ويثير التطبيق العسكري لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي القلق على نحو متزايد بشأن تحكّم الآلة بالإنسان. والتكنولوجيا البيولوجية، بمجرد إساءة استخدامها والتعسف في استعمالها، لن تثير شواغل أخلاقية ومعنوية وبيئية وإيكولوجية فحسب، بل يمكن أن تعرّض بقاء البشرية للخطر.

إن المحاولة المتهورة التي تقوم بها بلدان منفردة لفصل العلم والتكنولوجيا، وشن حرب باردة جديدة في مجال العلم والتكنولوجيا، وعسكرة سلسلة الإمداد لن تزيد من صعوبة العملية الدولية الساعية بجهد إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، وإنما ستكون لها أيضاً آثار خطيرة لا تحصى ولا تُعدّ على التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع العالميين.

إن تحديد كيفية مناقشة المسائل الأمنية الاستراتيجية المذكورة أعلاه والتعامل معها موضوع جديد تماماً ولم يبيّن المجتمع الدولي بعد في هذا الأمر بشكل نهائي. ونظراً إلى خلفية المسائل المطروحة، يستحيل أيضاً على المجتمع الدولي أن يتعامل معها باعتبارها موضوعاً بسيطاً ومعوّلاً متعلقاً بتحديد الأسلحة؛ ويجب النظر إليها والتعامل معها في إطار مسائل التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار والأمن العالميين.

وتعتقد الصين منذ البداية أن نقطة الانطلاق المناسبة لدراسة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل هي على مستوى المفاهيم الأساسية والخصائص التقنية والاتجاهات الإنمائية، وفي إطار مختلف الأطر المتعددة الأطراف والمتعددة الدول والثنائية. وينبغي أن تُبحث تدرجياً الخيارات العملية والممكنة لسياسة تحديد الأسلحة على هذا الأساس، وأن تستند إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والاستقرار والأمن العالميين.

وفي هذه العملية، من الضروري التقيّد بالمبادئ الأساسية التالية. أولاً، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار البيئة الأمنية، والاحتياجات الأمنية الوطنية المشروعة، والسياسات الدفاعية الأساسية لجميع البلدان. وثانياً، ينبغي التعامل مع الشواغل الأمنية لجميع البلدان على قدم المساواة، لضمان عدم تعرض أمن أي بلد للخطر. وثالثاً، ينبغي الاعتراف بالطابع المزدوج لاستخدام التكنولوجيات المعنية؛ ولا يمكن تقييد حق جميع البلدان في استخدام هذه التكنولوجيات لأغراض سلمية، كما لا يجوز إقامة حواجز عالية للتكنولوجيا تعيق استخدامها.

وتدعو الصين إلى أن يواكب مؤتمر نزع السلاح العصر، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وأن يولي اهتماماً لديناميات التي تتطوي عليها مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل ولتأثيرها على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، وأن يشارك في الأعمال الجارية في هذا الصدد. وبينما سيُشجع ذلك المجتمع الدولي على الاستجابة بشكل مناسب لهذه التحديات الجديدة، سيوفر أيضاً فرصة للمؤتمر لكسر الجمود الذي يواجهه.

السيد الرئيس، تتبّع الصين بحزم مسار التنمية السلمية، وتؤيد بقوة تعددية الأطراف، وتلتزم التزاماً راسخاً بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. لقد انتهجت الصين دائماً نهجاً دفاعياً في إطار سياستها العسكرية الوطنية. ويتمثل الهدف المشترك للتنمية العسكرية الصينية في جميع المجالات، استناداً إلى هذه السياسة، في تلبية الحاجة المشروعة إلى حماية السيادة الوطنية والأمن والسلامة

الإقليمية؛ وهذه كلها أجزاء أساسية من خطة استراتيجية عسكرية وطنية تتبع نهجاً دفاعياً؛ وتلتزم جميعها بالنهج الدفاعي للسياسة العسكرية الوطنية العامة، وهي سياسة لن تتغير.

والصين ليست لديها الأهداف والخطط الاستراتيجية نفسها التي تتوخى بلدان أخرى تحقيقها فيما يخص شنّ حرب شاملة، ولا تعتزم الدخول في سباق تسلح مع أي بلد في أي مجال. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لبحث ودراسة الطريقة السلمية لمعالجة وتسوية مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، وستواصل الاضطلاع بدور نشط في الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، فضلاً عن السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد وو شينغماي، ممثل الصين. وأعطي الكلمة لممثلة جمهورية كوريا، السيدة تشوي سونهي.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يعتبر وفد بلدي أن المناقشة الدورية التي تجري اليوم بشأن البند 5 من جدول الأعمال فرصة طيبة لتحديد أرضية مشتركة بشأن القضايا الرئيسية التي نواجهها، ولتعزيزها والاستناد إليها. وموضوع اليوم هو، بحكم تعريفه، أرض مجهولة إلى حد ما، وأود أن أقدم بخالص الشكر لجميع المشاركين في حلقة النقاش على ما قدموه هذا الصباح من عروض غنية بالمعلومات ومثيرة للاهتمام.

وثمة شواغل متزايدة بشأن تأثير التكنولوجيات الناشئة في مجال السلام والأمن الدوليين، ولا سيما فيما يتعلق بسلوك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في الفضاء الإلكتروني، إلى جانب التطورات الهائلة الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الذاتية التشغيل والخدمات المتقاربة بفضل إنترنت الأشياء، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني الدولي.

ومن حيث المبدأ، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع الدول بحاجة إلى العمل معاً من خلال انتهاز سلوكيات مسؤولة فيما يخص تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة شفافة وأمنة. ونرى أيضاً أن النظام الحالي للقانون الدولي، بما يشمل ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وصحيح أننا نعتقد أنه من غير الواقعي، في هذه المرحلة، وضع معايير ملزمة قانوناً في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الإلكتروني، في سياق الأمن الدولي، ولكننا نعتقد أن الجهود الجماعية الدولية الجارية في هذا الصدد من شأنها أن تعزز الشعور بالثقة والطمأنينة بين الأشخاص الذين لديهم آراء ووجهات نظر متعددة. وعلى وجه الخصوص، نحيط علماً بالتقدم الذي أحرز مؤخراً فيما يخص الجهود المشتركة المبذولة على الصعيد الدولي لتناول مسألة الأمن السيبراني. ونرحب بالتقرير النهائي المعتمد بتوافق الآراء، الذي صدر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخداماتها، الذي استهلّ عمله مؤخراً بموجب قرار الجمعية العامة 240/75، نودّ أن نوّكد مجدداً موقفنا الداعي إلى استخدام التقارير السابقة الصادرة عن الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين بوصفها أساساً للمناقشات الجارية في هذه المرحلة الجديدة. ونعتقد أن برنامج العمل الذي استهلّ بفضل الجهود المشتركة لفرنسا ومصر سيكون له أيضاً دور قيّم في هذا الصدد.

ويدرك وفد بلدي تماماً الشواغل المتزايدة الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية، وبشروطها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تقيم توازناً بين الاعتبارات الإنسانية والشواغل الأمنية، هي إطار مناسب لتناول مسألة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وثبت أن العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين

المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية، منذ استهلاله رسمياً في عام 2017، قد أتى ثماره لأنه بعد عدة سنوات من المناقشات المستفيضة جرى تحديد 11 مبدأ توجيهياً وجرى إقرارها بتوافق الآراء.

وإذ أثّرت جائحة كوفيد-19 على المناقشات التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، يأمل وفد بلدي أن تُستأنف قريباً من أجل وضع توصيات توافقية فيما يتعلق بتوضيح جوانب الإطار المعياري والتشغيلي المتعلق بمنظومات الأسلحة هذه والنظر في هذه الجوانب وتطويرها. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالجهود التي بذلتها مؤخراً دول أخرى وجهات فاعلة أخرى من غير الدول لتعميق فهمنا للعوامل والعناصر الرئيسية المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولتكوين صورة واضحة عن الاتجاه الذي نودّ اتخاذه في المستقبل لإجراء مناقشات في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة تشوي سونهي من جمهورية كوريا على بيانها. وأعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. وسألقي بيان بلدي بالنيابة عن السفير هاشمي.

السيد الرئيس، شكراً لكم على عقد هذا الاجتماع. ونتوجه بالشكر أيضاً للمشاركين في حلقة النقاش على عروضهم. إن البند قيد المناقشة اليوم - وهو الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية - مدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من أربعة عقود. ومن بين المواضيع التي شكلت جذور هذا البند في الستينات والسبعينات مناقشات الجمعية العامة بشأن التطبيقات العسكرية لتكنولوجيا اللازر والحرب الإشعاعية. وثبت أنه مع تطور التكنولوجيا، سيتعين بحث مسائل أخرى في إطار هذا البند.

وأقر أيضاً بهذا الجانب بالتفصيل الممل في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تنص على ما يلي:

للمساعدة على الحيلولة دون وقوع سباق تسلح نوعي، وللتمكن في نهاية المطاف من استخدام الإنجازات العلمية والتكنولوجية لأغراض سلمية فقط، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتجنب الخطر ومنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل تستند إلى مبادئ وإنجازات علمية جديدة. وينبغي مواصلة بذل الجهود على النحو المناسب بهدف حظر هذه الأنواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويجوز وضع ترتيبات محددة لأنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل الجديدة التي يمكن تحديدها. وينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر.

وأكدت أيضاً الوثيقة الختامية ضرورة عقد اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية.

وفي الثمانينات، وفيما يخص موضوعاً أصبح الآن مألوفاً، نظرت هيئة فرعية معينة بالأسلحة الإشعاعية في المسألة، ولكن لم تتوصل إلى توافق في الآراء؛ وفي الفترة الممتدة بين عامي 1993 و2018، لم تنشأ أي هيئة فرعية جديدة معينة بهذا البند.

وكما شهدناه مع بنود أخرى، لم يتناول المؤتمر هذا البند من جدول الأعمال بشكل مختلف جداً، ولا يزال إحراز تقدّم ملموس في إطار هذه الهيئة، ناهيك عن التفاوض على صك قانوني وإبرامه، بعيد المنال.

لقد تغير العالم كثيراً منذ الستينيات والسبعينيات. ومع ذلك، أثبتت بعض المبادئ الأساسية أنها تتجاوز تقلبات الزمن. وشهدنا إعادة تأكيد الروابط القائمة بين التكنولوجيا والابتكار ومنظومات الأسلحة وترسيخ هذه الروابط. والواقع أن الوتيرة غير المسبوقة والمتسارعة لتطور التكنولوجيات الجديدة وظهورها، إن أبرزت شيئاً فهي الحاجة التي باتت أعظم من أي وقت مضى إلى استخدام عدسة لتحديد الأسلحة.

واستمرت وتيرة الابتكارات التكنولوجية السريعة هذه، ولا تزال تتغير الطريقة التي يمكن بها للقانون الدولي وينبغي له أن ينظم بها تطوير تلك الأسلحة ونشرها واستخدامها. وحتى لو ظلت وتيرة التطور في استخدام تكنولوجيات الأسلحة الجديدة أمراً لا مفرّ منه، فإن من الأهمية البالغة وضع معايير متناسبة وقوانين وقواعد لتنظيمها في جميع أبعادها.

فالطريقة التي يتم بها حالياً استخدام بعض هذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة لها تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين والإقليميين على جميع المستويات. ولذلك، ليس من المستغرب أن يكون هذا البند قد اكتسب أهمية متزايدة خلال السنوات الماضية، وهو في الواقع يبرز بوصفه المسألة الأساسية الخامسة في المؤتمر.

ولا زلنا نشهد تدفقاً ابتكارياً في شتى فئات التكنولوجيات الجديدة والأسلحة، يفوق في سرعته سرعة التنظيم والتحديد المطلوبين. وحتى ونحن نخوض في المسائل المتعلقة بمجالات جديدة من مجالات الحرب، كالفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي والطيف الكهرومغناطيسي، فإن مستويات جديدة وإضافية من التعقيد قد نشأت بسبب إدماج التكنولوجيا في مجالات تقليدية سواء في البر أو البحر أو الجو. والتكنولوجيا، باعتبارها عاملاً ممكناً آخر، قد اندمجت في جميع الميادين بدرجة أو بأخرى، جاعلة من الحرب مفهوماً عابراً لعدة ميادين. ولم يعد بوسع الحلول التي لدينا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تتجاهل هذه التطورات أو أن تظل حبيسة الثنائيات القديمة لأنها لم تعد تقدم جميع الأجوبة. وهذه الفجوة المتنامية بين الابتكار والإدماج والتنظيم تولّد مواطن ضعف وعوامل محفّزة للتوترات بالنسبة للدول وتزيد من حدّتها، مما يولد فراغاً يزعم الاستقرار أكثر فأكثر.

وبينما ينصبّ تركيزنا بشكل مبرّر على تأثير أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، على الأمن الدولي، من المهم أن نعترف بأن الأثر الجماعي الذي تخلفه هذه التطورات وبأن التهديدات الخطيرة التي تولّدتها على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي مماثلين لما يمكن أن تحدثه أي فئة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وقد ثبت هذا الأمر جيداً، كما يتضح من السياسات والنظريات الأمنية للدول، التي يعتبر بعضها أن ثمة روابط صريحة بين الأسلحة الجديدة والأسلحة النووية، بينما يعتبر البعض الآخر أن ثمة روابط ضمنية بينها.

وأحد العناصر الأخرى المتعلقة بهذه الأسلحة، الذي يشكل حجة مقنعة لدفع هذه الهيئة إلى بحث الأمر بصورة عاجلة، أن هذه الأسلحة الجديدة تحدّ أو تتخلّص من خطر وقوع ضحايا في الأرواح لدى الدول التي تستخدمها، وتجعل إذاً تلك الدول أكثر ميلاً إلى استخدامها وتعزز احتمالات الردود المتماثلة وغير المتماثلة. والنتيجة النهائية هي تدنّي عتبة اللجوء إلى النزاع المسلح.

وداخل هذا الهيكل الأكبر من التكنولوجيات الجديدة والناشئة، أود أن أوجه العناية إلى ثلاث مسائل محددة تستحق أن يناقشها المؤتمر وأن ينظر فيها بجدية - وهي الأسلحة السيبرانية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومسألة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

لقد برز الفضاء الإلكتروني باعتباره أحد المجالات الرئيسية للحروب الحديثة. فالقدرة على ارتكاب فعل ما دون الكشف عن هوية الفاعل ودون الالتزام بالحدود الجغرافية التقليدية، ومع انخفاض شديد في احتمالات تحمل أي خسائر في الأرواح، بالاقتران مع القدرة على إنتاج الأسلحة السيبرانية بكميات هائلة وبكلفة متدنية، كل ذلك يجعل من الأسلحة السيبرانية أسلحة مثيرة جداً للاهتمام على خطورتها. لقد طوّرت عدة دول، أو هي بصدد تطوير، تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات بوصفها أدوات تُستخدم في الحروب والعمليات الاستخباراتية ولأغراض سياسية. وانتشار الأدوات والتقنيات المتطورة والخبثية على يد الدول أو جهات فاعلة من غير الدول يزيد من مخاطر الخطأ في نسب استخدامها والتسبب في تصعيد غير مقصود.

ومع تزايد خطورة وتعقيد الأنشطة المدمرة التي تستخدم الأسلحة السيبرانية، من الواضح أنه لا توجد دولة قادرة على التصدي لهذه التهديدات بمفردها. ولذلك، فإنه لا بد من ردّ متعدد الأطراف، بما في ذلك المساعدة والتعاون الدوليان، إذا أُريد الحد من الخطر وضمان أمن الفضاء الإلكتروني. وبالنظر إلى السمات الفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي وضع معايير إضافية بمرور الوقت.

ويصف عدد كبير من الدول منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بأنها تشكل، بحق، الثورة القادمة في الشؤون العسكرية، التي ستغير طبيعة الحرب من أساسها. وفئة الأسلحة هذه لم تستوح من قصص الخيال العلمي، كما قد يقترحه البعض، بل هي من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للعديد من الدول. وباعتبار هذه الأسلحة صنفاً فريداً وجديداً نشأت عنه دواعي قلق متعددة الجوانب، فإنه ينبغي تنظيم هذه الفئة من الأسلحة على مستوى متعدد الأطراف.

إن منظومات الأسلحة هذه لديها، إضافة إلى الأبعاد القانونية والإنسانية، تبعات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والعالميين. ومن بين الجوانب الأخرى إن البدء في استخدامها سيجعل عتبة شن الحروب تتدنّى كثيراً. ومن ثم، سيكثر استخدام القوة. ولذلك فإن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ستقوض السلام والأمن على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي. وسيؤثر أيضاً بدء استخدامها على التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث إن عدداً متزايداً من الدول بدأت تربط هذه القدرات بالاستقرار الاستراتيجي وبالمسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح.

وبالإضافة إلى النظر في مسألة منظومات الأسلحة هذه في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتدارس بشكل شامل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في أبعادها العالمية المتعلقة بالأمن.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية دعامتين هامتين من الهيكل الأمني الدولي. وفي الختام، نشتم مساهمات الاتفاقيتين في الحفاظ على الأمن العالمي كما نشتم قدرتهما على تعزيز التعاون الدولي والاستخدامات السلمية، كل ضمن مجال اختصاصها المحدد. غير أن هناك فجوات كبيرة لا تقف تقاوم بسبب ظهور تكنولوجيات جديدة. فبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ستتقادم بالتأكيد المسائل الناشئة عن عدم وجود آلية تحقق مخصصة بسبب التقدم المتواصل المحرز في مجال التكنولوجيا، بما فيها تلك المتعلقة بعلم الأحياء الاصطناعية والمواد الأحيائية النانوية.

ومن المعروف جيداً أن المواد الكيميائية والبيولوجية متوافرة بسهولة أكبر مما كان عليه الأمر في الماضي، ولذلك فإن مخاطر إقدام جهات فاعلة من غير الدول على حيازتها وتطويرها واستخدامها أكبر بكثير. وهناك صكوك دولية قائمة تتناول بالفعل الإرهاب النووي، ولكن لا توجد اتفاقية تتناول

الأفعال الإرهابية باستخدام مواد كيميائية وبيولوجية ووضع مثل هذه الاتفاقية سيكون تطوراً إيجابياً بالنسبة للأمن الدولي ولمكافحة الإرهاب.

إننا ندعم ونؤيد بدء العمل الموضوعي في المؤتمر، سواء في شكل مناقشات أو مفاوضات، لوضع اتفاقية دولية بشأن قمع أفعال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وباعتباره اقتراحاً لا يؤثر سلباً على المصالح الأمنية الحيوية لأي دولة عضو، فإنه سيتقضى المسائل الناشئة عن الأولويات المتنافسة الخاصة بالمسائل الأساسية الأربع التي يتناولها المؤتمر. وهناك أنواع جديدة أخرى من الأسلحة التي تحتاج أيضاً إلى تركيز مماثل، مثل أسلحة الطاقة الموجهة. ويتبين أكثر فأكثر أن معالجة هذه القضايا لم تعد مسألة اختيارية، لأن آثار منظومات الأسلحة هذه على الأمن الدولي ستستمر في التزايد.

السيد الرئيس، لا يمكن للمؤتمر أن يواصل تجاهل هذه التطورات المستمرة ويجب عليه التداول وتمهيد الطريق لمعالجتها على نحو يوفر مزيداً من الأمن لجميع الدول. ولديه جميع الأدوات اللازمة لمعالجتها. وكما أشرنا إليه في مناقشات مواضيعية أخرى عُقدت هذا العام في المؤتمر، ظلت الدول الساعية إلى إدامة المزايا الاستراتيجية المتصورة وإلى الحفاظ على هيمنتها الكاملة تتجنب تناول هذه المسائل بجدية، كما هو الحال مع ما يسمى بالمسائل الأساسية الأخرى. وجلّ ما يؤدي إليه هذا النهج هو إدامة الجمود الذي يعتري المؤتمر، ولا بدّ من إعادة النظر فيه عاجلاً وليس آجلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين، السيدة استيفانيا بورتا.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، يعتبر وفد بلدي أن أسلحة الدمار الشامل تشكل أحد التهديدات الرئيسية للاستقرار العالمي، ولهذا السبب تؤكد الأرجنتين من جديد تأييدها لأي تدبير يشجع على التخلص التام من هذا النوع من الأسلحة ومن المنظومات المرتبطة بها.

ولطالما كانت الأرجنتين ملتزمة التزاماً قوياً بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وبحقها السيادي في تطوير الاستخدامات السلمية للبحوث التكنولوجيات على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن الأرجنتين أحرزت تقدماً كبيراً في تطوير الاستخدامات السلمية لهذه التكنولوجيات، وأنها، امتثالاً لالتزاماتها الدولية وبوصفها جهة فاعلة مسؤولة في المجتمع الدولي، اتخذت تدابير وطنية ودولية لضمان أمن المواد التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل.

وواقع أن التزام الأرجنتين بعدم الانتشار يتجسّد في تشريعاتها الوطنية التي تدمج الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، وكذلك في تقديمها المنتظم للتقارير الوطنية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن إحدى الخطوات الهامة، وإن لم تكن الوحيدة، نحو تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار هي الامتثال للالتزامات التي يفرضها قرار مجلس الأمن 1540 (2004).

السيد الرئيس، يمثل الإرهاب النووي والإشعاعي تهديداً حقيقياً وقابلاً للتنفيذ يتطلب اهتمام المجتمع الدولي على النحو الواجب وبذل جهود مشتركة لزيادة أمن المواد النووية والمصادر المشعة وحمايتها المادية على نطاق عالمي. وفي هذا الصدد، تعتقد الأرجنتين أن بناء نظام دولي قوي للتخفيف من المخاطر المرتبطة بإمكانية استيلاء جهات من غير الدول على هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما أسلحة أو أجهزة نشر المواد المشعة، أمر بالغ الأهمية لتعزيز الأمن الدولي والمساعدة على ضمان استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية حصراً.

وفي هذا السياق، صدقت الأرجنتين على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في نيسان/أبريل 2016. وتتضمن المادة 1 من هذه الاتفاقية تعريفاً للمواد المشعة وأجهزة بث الإشعاع، وتحدّد المادة 2 الجرائم الجنائية المرتبطة بحيازة واستخدام المواد المشعة بطريقة غير سليمة.

وعلى الصعيد المحلي، تحدد المادة 189 مكرراً من القانون الجنائي الأرجنتيني الجرائم المرتبطة بالاستخدام غير السليم لهذه المواد وتعاقب عليها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام المواد المشعة في الأرجنتين، بما فيها المواد النووية التي يمكن بسبب تركيبها استخدامها لصنع سلاح نووي، يخضع لأحكام القانون الوطني للنشاط النووي، الذي سُن في عام 1997، ولتنظيم ورقابة الهيئة الرقابية النووية الأرجنتينية. ويؤدّ وفد بلدي أن يضيف أن الأرجنتين تشارك في مختلف الأنشطة المتصلة بأمن المصادر النووية والمشعة، التي تجرى في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعترف الأرجنتين بأن الوكالة هي هيئة التنسيق الرئيسية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالأمن المادي للمصادر المشعة، أعربت الأرجنتين عن التزامها السياسي بمدونة قواعد السلوك غير الملزمة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، وعن التزامها الاسترشاد بأدواتها التكميلية.

وتشارك الأرجنتين أيضاً بوصفها جهة تنسيق معيّنة لقاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالحوادث والاتجار غير المشروع، وتسجّل في قاعدة البيانات هذه حوادث الاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة والأحداث غير المأذون بها المرتبطة بمواد نووية ومواد مشعة أخرى غير خاضعة لضوابط تنظيمية، وتبلغ الدول الأعضاء بها. وعلاوة على ذلك، تطبّق الأرجنتين جميع النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، وتشارك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ عام 2005، حيث تحضر اجتماعات رفيعة المستوى، واجتماعات لفريق الخبراء، وحلقات عمل وعمليات مختلفة. وتشارك في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي منذ عام 2010، عندما انضمت إلى ميثاق مبادئها. وتزّأس حالياً الفريق العامل المعني بالتخفيف والاستجابة، واستضافت آخر اجتماع عام للمبادرة العالمية، في حزيران/يونيه 2019.

وفي الوقت نفسه، كانت الأرجنتين عضواً في مجموعة البلدان التي شاركت في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي بين عامي 2010 و2016، وهي حالياً عضو في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي وهو الآلية التي خلفت تلك العملية.

السيد الرئيس، إن الهدف الرئيسي من مؤتمرات قمة الأمن النووي هو زيادة الوعي، على أعلى المستويات، بالتهديدات التي يطرحها الإرهاب النووي والإشعاعي، ومن ثم وضع تدابير وسياسات لزيادة الأمن المادي للمواد النووية والمشعة من أجل منع إمكانية تحويل وجهتها نحو أنشطة إرهابية.

السيد الرئيس، يعتقد وفد بلدي أن جميع المبادرات التي اتخذت تعزز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لخطر تسريب المصادر المشعة إلى الأسواق غير المشروعة أو لخطر وقوعها في أيدي جماعات غير حكومية، ويعترف وفد بلدي، أولاً وقبل كل شيء، بالدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتابع ويعمق مناقشته بشأن المعايير الإشعاعية، والأسلحة الإشعاعية، والخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل الجديدة، ودور التكنولوجيات الجديدة المستحدثة في تطوير هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى النقاش على وضع صك ملزم قانوناً بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مع العلم أن أي تدابير تُتخذ لفرض قيود على تطوير واستخدام التكنولوجيا في منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ينبغي ألا تقوّض تطوير التكنولوجيات المماثلة المبتكرة لأغراض سلمية والمستخدمة على المستوى الوطني، وألا تقوّض فرص تطويرها المتاحة للدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين. والمتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة فرنسا. وأعطي الكلمة للسيدة أميلي ديلا روش.

السيدة ديلاروش (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، أودّ أولاً وقبل كل شيء أن أشكر المتكلمين على عروضهم.

إن التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا يمكن أن يساهم في جعل العالم مكاناً أكثر أمناً وأماناً. وقد يتسنى قريباً بفضل الذكاء الاصطناعي إزالة الألغام الأرضية من مناطق النزاعات دون تعريض حياة البشر للخطر. وستساعد الطائرات غير المأهولة في الحفاظ على سلامة جنود حفظ السلام الموجودين على الأرض. وتتيح تكنولوجيا المواد وضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها وتأمينها، وهو أمر ضروري للقضاء على الاتجار غير المشروع. وكما نلاحظ من هذه الأمثلة القليلة، يمكن لهذه التكنولوجيات أن تحقق فوائد جمة للسلام والأمن.

ومع ذلك، علينا أيضاً أن نقوم بتقييم واضح وثاقب للمخاطر. ويتحوّل اليوم الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي إلى ساحة للتنافس الاستراتيجي، بل ساحة قتالية محتملة. وتؤدي الرقمنة المتزايدة للمجتمعات إلى تعزيز إمكانية تعرضها للخطر. ويؤدي فرط التوصيلية والذكاء الاصطناعي إلى زيادة التلاعب بالمعلومات، وهي ممارسة تتعارض مع القيم الديمقراطية. ويثير تطوير الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي والروبوتات قضايا تتعلق بمنظومات الأسلحة في المستقبل. وبشكل أساسي، يمكن أن تقود بعض التطورات إلى التشكيك في ملاءمة المعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية التي نطبقها حالياً.

ومن المهم التذكير بأنه يتعين على الدول والجهات الخاصة تطوير هذه التكنولوجيات على نحو يتماشى مع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي الإنساني. وتدافع فرنسا عن مبادئ واضحة في هذه المسائل هي: التطبيق الكامل للقانون الدولي في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، والمراقبة، وفرض سلسلة قيادة وتحكم واضحة في استخدام الأسلحة، والاحتفاظ بتحكم بشري كاف فيما يخص أحدث الابتكارات، وإشراك المجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة.

ويجب ألا نخشى التكنولوجيا، ولكن ينبغي ألا ندعها تتطور بدون قيود أو ضوابط. وهنا أود أن أذكر المبادرة الأصلية وغير المسبوقة التي اتخذها وزير القوات المسلحة الفرنسي في العام الماضي: فقد أنشأت فرنسا لجنة دائمة للأخلاقيات، مسؤولة عن النظر في المسائل الأخلاقية التي أثارها الابتكارات التكنولوجية في مجال الدفاع. ونشرت هذه اللجنة مؤخراً رأياً بشأن إدماج التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة الفتاكة، نأمل أن يسترشد به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل عند اضطراره بأعماله في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وفي سياق تدهور البيئة الأمنية الدولية، تقع على عاتقنا مسؤولية تنظيم تطوير هذه التكنولوجيات الناشئة في المحافل ذات الصلة. ويجب علينا أيضاً أن نحدد كيفية تعزيز التعاون الدولي مع البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه، لتيسير الانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض سلمية. والتعددية القوية هي وحدها التي يمكن أن تساعدنا في هذا المشروع.

فعدد الهجمات السيبرانية المتزايدة في السنوات الأخيرة تذكير بأن الأمن السيبراني يشكل تحدياً كبيراً أمام حكوماتنا التي يتعين عليها الرد عن طريق التعاون وبالوسائل القانونية. وكما ذكرنا في نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني، وفي إعلان دينار بشأن مبادرة المعيار السيبراني، فإن فرنسا ملتزمة بالتشجيع على بناء فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وسلمي ويسهل الوصول إليه. وفي هذا الشأن، نلاحظ أن القانون الدولي القائم، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة برمته، ينطبق على الفضاء الإلكتروني.

وشاركت فرنسا بنشاط في مختلف الأفرقة العاملة المعنية بالأمن السيبراني والتابعة للأمم المتحدة. وساعد هذا العمل المتعدد الأطراف على وضع إطار لسلوك الدول المسؤولة، وإعادة تأكيد انطباق القانون الدولي على ما يجري في الفضاء الإلكتروني، ووضع معايير للسلوك الواجب انتهاجه، وتعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وترحب فرنسا بالنجاح الذي حققه مؤخراً الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ استناداً إلى قرار الجمعية العامة 27/73، الذي اعتمد تقريراً بتوافق الآراء في آذار/مارس، كما ترحب بعمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 266/73، الذي وافق على إعداد تقرير موضوعي نهائي في نهاية أيار/مايو.

وتأمل فرنسا أن تستمر الروح البناءة التي سادت أثناء عمل الفريق العامل المفتوح العضوية ومجموعة الخبراء الحكوميين وأن تتيح الحفاظ على تقدم المناقشات الجارية في الأمم المتحدة لضمان أمن واستقرار الفضاء الإلكتروني. وفرنسا مستعدة للمشاركة في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الجديد المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 240/75، من أجل الاستناد إلى إنجازات الأفرقة السابقة. وعلاوة على ذلك، ترى فرنسا أن الوقت قد حان للعمل على تحسين التطبيق العملي لهذه الإنجازات، ولا سيما من خلال زيادة الدعم لبناء القدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجع فرنسا، إلى جانب 52 بلداً آخر، إطلاق برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن الأمن السيبراني.

وفي مجال البيولوجيا، تطرح الابتكارات التكنولوجية تحديات جديدة يجب أخذها في الاعتبار. ويؤدّ التقدم السريع الذي تشهده التكنولوجيا البيولوجية مخاطر على المجتمع الدولي تساوي الفوائد التي يمكن أن تحققها أيضاً.

وفي هذا الصدد، تشكّل اتفاقية الأسلحة البيولوجية الإطار القانوني الدولي المكرس الشامل لكافة البلدان تقريباً الذي يرمي إلى درء المخاطر البيولوجية التي تكون من صنع الإنسان. وتتصّ أيضاً على تطوير التعاون الدولي في مجال العلوم البيولوجية المستخدمة للأغراض السلمية. ورغم اعتماد الاتفاقية في عام 1972، في وقت لم تكن فيه الكثير من التكنولوجيات الأحيائية الحالية موجودة، يحظر الصك صراحة الاستخدام العدائي للعوامل البيولوجية وناقلاتها، أيّاً كان منشؤها أو أسلوب إنتاجها.

ويمكن مواجهة التحدي العالمي الذي تمثله التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال علم الأحياء، على نحو مجدٍ، في إطار الاتفاقية، سواء من خلال متابعة ما يجري تحديداً في هذا الصدد أثناء اجتماعات الخبراء أو من خلال إصدار تصريحات تقيّد بأن الاستخدام العدائي للتكنولوجيات البيولوجية مشمول بالاتفاقية وإذاً محظور بموجبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل تركيا، السيد علي سيزغين إشيلاك.

السيد إشيلاك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشات مواضيعية ناجحة جداً بشأن بنود جدول الأعمال. وآمل أن تساعد نتائج الاجتماعات مؤتمر نزع السلاح على التغلب على حالة الجمود التي يشهدها اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السفير أوبرازيفيتش والسيدة فيكس على عرضيهما.

وعلياً أن نقوم بمعالجة أثر التغير التكنولوجي الحالي الكاسح والسريع على نزع السلاح. ويؤدي الذكاء الاصطناعي، وأجهزة الاستشعار الواسعة الانتشار، وقطاع التصنيع المتقدم، وعلم الكم إلى تغيير قواعد الحرب الحديثة. أولاً، علينا أن نحدد نوع الأسلحة التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار في المفاوضات المقبلة. وعلياً أن نفكر في المخاطر والتحديات والتهديدات التي تشكلها هذه التكنولوجيات لأمننا. ويمكن

أن تقع التكنولوجيات الجديدة بسهولة في أيدي جهات من غير الدول، ولا سيما جماعات إرهابية، مما يشكل تحدياً للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي تحديث الصكوك المتعددة الأطراف القائمة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية لضمان عدم تقادمها بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية. ويُعتبر التعاون الدولي والإقليمي، والشفافية، وبناء القدرات، ومساعدة المحتاجين، والمساءلة عن إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة من الأمور البالغة الأهمية.

ونولي أهمية قصوى للاستخدام الأخلاقي والقانوني للتكنولوجيات الجديدة ذات التطبيقات العسكرية. وعند التعامل مع المسائل المتعلقة بالحياة والموت، ينبغي باعتمادنا أن تكون المسؤولية النهائية عن ذلك بيد البشر بشكل رئيسي وفعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا. والمتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة الاتحاد الروسي، السيدة أولغا كوزنيتسيفا.

السيدة كوزنيتسيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): السيد الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، إننا نؤيد تماماً رأي السفير أمبرازيفيتش بشأن الفائدة من تناول مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل في مؤتمر نزع السلاح. فلا يمكن أن يكون هناك تبادل شامل للآراء بشأن هذا الموضوع إلا في هذا المحفل المتعدد الأطراف، وهو محفل فريد من نوعه لمناقشة مسائل الأمن الدولي بأسلوب مهني ودون تحيز، ولتُطلع فيه بعضنا البعض على دواعي قلقنا في هذا الشأن، وعند الضرورة، البدء في عملية تفاوضٍ بهدف رصد أو حظر أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ولا يزال موضوع الأنواع الجديدة من هذه الأسلحة مهماً ويستحق من المجتمع الدولي عنايةً شديدة. فتطور التكنولوجيات المتقدمة بشكل سريع، بل خارج عن السيطرة أحياناً، يتيح ليس فقط تصميم منظومات أسلحة جديدة وأكثر كفاءة وإنما يجعل ذلك التطور في متناول جهات من بينها جهات فاعلة من غير الدول. وهذا ما جعل تناول هذا الموضوع ملحاً بوجهٍ خاص. وبالنظر إلى الوضع المعقد الذي يشهده هيكل الأمن الدولي اليوم، فإن ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل يهدد بمفاقمة الاختلال ومن شأنه أن يسفر عن دوامة جديدة من سباق التسلح في هذا المجال مع ما يرتبط بذلك من عواقب من الصعب جداً التنبؤ بها. ويؤكد هذا ضرورة رصد التطورات العلمية والتكنولوجية عن كثب خاصةً منها تلك التي من شأنها أن تؤدي إلى ابتكار أنواع جديدة من الأسلحة ذات قدرات تدميرية تضاهي قدرات أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل معروفة لدينا أو تُفوقها.

وينبغي على المجتمع الدولي أن يكون قادراً على التصدي في الوقت المناسب للتهديدات المثيرة للقلق وعلى اتخاذ التدابير الفعالة الضرورية لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن بإمكان مؤتمرنا أن يقدم مساهمة كبيرة في منع هذه التهديدات. وهو أمر سيتطلب، أولاً وقبل كل شيء، التركيز على إجراء الخبراء تحليلاً معمقاً للمسألة.

غير أن مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، كما تبيّن من مناقشة اليوم ومن الجوانب التي تطرقت إليها، مسألة ذات طابع معقد بل متعدد التخصصات. وقد يؤدي ذلك مثلاً إلى تهيئة الظروف المواتية لوضع معايير معينة لتحديد أنواع هذه الأسلحة. وغني عن القول إن المناقشات بشأن هذه المواضيع ينبغي أن تتمثل بشكل تام لجدول أعمال المؤتمر وولايته.

وفي هذا الشأن، نود أن نشدد على أن بعض المواضيع التي تم التطرق إليها بالفعل تحت هذا العنوان، من قبيل استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في الشؤون العسكرية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وقضايا الأمن السيبراني، قد نوقشت بالفعل بشكل مستفيض ومثمر جداً، حتى هنا

في جنيف. وهناك أطر عمل متخصصة لمثل هذه المناقشات، من قبيل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي يعمل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وفريق الخبراء الحكومي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، وأفرقة أخرى. وعليه، لا نرى أن ثمة من الأسباب ما يُجبرنا على النظر في هذه المجالات الضيقة في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كورنيتسوف من الاتحاد الروسي على بيانها. وآخر متكلمة في قائمتي هي ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيدة أرلين دياز ميندوزا.

السيدة دياز ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أودّ باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن أهنئكم سيد سالومون إيهيث، سفير جمهورية الكاميرون، على الطريقة الاستثنائية التي توجهون بها أعمالنا، وأن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المواضيعية بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية. وأرحب بالطريقة التي خططت بها جمهورية الكاميرون لرئاستها وفقاً لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وملتزمة التزاماً تاماً بنظامه الداخلي.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير يوري أمبرازيفيتش، الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس لدى الأمم المتحدة في جنيف، والسيدة ليانا فيكس، مديرة برنامج في مجال الشؤون الدولية في مؤسسة كوربر - شتقوتونغ في ألمانيا، على ما قدماه من عرضين مهمين وغنيين بالمعلومات. وأودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير ستيفارت كومبرباخ، الممثل الدائم لزمبابوي التي تُعدّ عضواً في مجموعة الـ 21.

السيد الرئيس، إن النقاش الدائر حول التكنولوجيات الناشئة في مجال أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لهذه الأسلحة قد ازداد عمقاً في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تزايد المخاوف. وفي ضوء هذه المناقشة، بات كسر حالة الجمود التي وصل إليها المؤتمر اليوم من الضرورات الملحة على نحو متزايد. وتعكس زيادة الميزانيات العسكرية لبعض البلدان المتقدمة اتجاهاً متزايداً غير متماثل وغير مسبوق في القانون الدولي، يدفع، في جملة أمور، إلى انتشار أنواع مختلفة من الأسلحة دون تنظيم أو دون رقابة أو تحقق دوليين.

ويجب أن يتحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية سد هذه الثغرات، وأن يواجه التهديدات التي يطرحها تطوير أسلحة الدمار الشامل وأنواع معينة من الأسلحة الاستراتيجية. ويساور جمهورية فنزويلا البوليفارية قلق عميق إزاء عدم وجود قواعد تنظم تطوير الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أو الشبه ذاتية التشغيل. وتكمن خطورة المشكلة في جملة أمور منها الطابع الشامل للتكنولوجيا المستخدمة في منظومات الأسلحة الجديدة. ويمكن استخدام التطورات الجديدة الحاصلة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، وعلم الوراثة، والتكنولوجيا البيولوجية، لتحسين وتعزيز القدرات التدميرية لمنظومات الأسلحة القائمة، بما فيها الأسلحة التقليدية والنووية. وبالنسبة لفنزويلا، تقع مسؤولية الحرب واستخدام القوة وعواقبها المؤسفة على عاتق البشر.

إن غياب التحكم البشري بهذه الأسلحة الذاتية التشغيل أو بوظائفها الأساسية هو من التحديات الوجودية التي تتطوي عليها الحرب، وهو بالفعل أمر للإنساني وقاس. إن احتمال افتقار الوظائف الأساسية المتمثلة في اختيار الأهداف ومهاجمتها إلى القدرة على التمييز أو التعاطف أو التقيد بالأخلاق أمرٌ بغضب، وهو بمثابة تخلي البشرية عن واجبها في ضمان السلام.

ويؤيد بلدي فرض حظر كامل على تطوير هذه الأسلحة. وهذا ما ذكرناه في سياق أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

التي تجري في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونحن نتكلم عن صك يحظر وينظم استخدام الأجهزة الفتاكة الذاتية التشغيل والأسلحة الشبه ذاتية التشغيل، والمركبات الجوية أو الطائرات العسكرية المقاتلة غير المأهولة. واتخذت حركة عدم الانحياز موقفاً في إطار فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل هدفه السعي إلى وضع وثيقة ملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت القرار المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، مسأمةً بالأثر المحتمل، الإيجابي والسلب، لتسارع وتيرة التغير التكنولوجي والتطورات في ميدان العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية. أيها المندوبون المؤثرون، أودّ قبل أن أختتم هذه المناقشة المواضيعية أن أعطي المشاركين في حلقة النقاش هذه فرصة للرد على بعض التعليقات المدلى بها. وأعطي الكلمة أولاً للسيدة ليانا فيكس.

السيدة فيكس (كوربر - شنتونغ) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً أيها السيد الرئيس. لقد سُررت بالمشاركة، وكانت المناقشة والبيانات رائعة وثاقبة للغاية. وذكّرتني بتوصيتين أخريين في مجال السياسات اتخذناها في إطار مبادرة كوربر للاستقرار الاستراتيجي، وخامرتني شعور بأنهما قد تكونا مفيدتين للمضي قدماً في هذه المناقشة، لا سيما إذا كانت هناك أيضاً، إلى حد ما، آراء متباينة بشأن الأمور التي ينبغي التركيز عليها والموقف العام الذي ينبغي اتخاذه لتحديد كيفية الإقدام على تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم بسرعة فكرتين أخريين. الأولى هي المبدأ العام الذي حاولنا ترسيخه في مبادرة كوربر للاستقرار الاستراتيجي - وهو أن إبداء الاستعداد لإدارة المنافسة شرط مسبق للاستقرار الاستراتيجي. وما نقصده بكلامنا هذا هو أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتطلق من تفاهم مشترك مفاده أن تجنّب النزاع العسكري لا بدّ أن ينم عن إرادة سياسية أساسية مع إبداء استعداد للإصغاء والتوصل إلى حل وسط والامتناع عن السعي إلى تحقيق المنفعة الاستراتيجية، وقد تكون هذه الفكرة مفيدة للمناقشات الأخرى التي ستجرى في هذا الشأن. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعدّ تحديد الأسلحة أداة سياساتية رئيسية للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي. ولكن أي مبادرة ناجحة تفترض بالضرورة وجود تعاون ومكاسب للجميع.

والفكرة الثانية التي أودّ طرحها هي توصيتنا الثانية. لقد تعلمنا من عبر الحرب الباردة - وفهمنا الحالي للاستقرار الاستراتيجي هو نتاج ما تعلمناه من أزمات الحرب الباردة. ويبدو أن بعض الدروس التي استخلصناها من الماضي ذهبت أدراج الرياح، وقد يكون ذلك مرتبطاً بجهات فاعلة لم تودّ دوراً نشطاً في التنافس الثنائي القطبية الذي كان قائماً بين الدول العظمى خلال الحرب الباردة. والظروف السائدة اليوم مختلفة عما كانت عليه آنذاك، ولكن يمكننا أن نستفيد من الاطلاع على النهج التي كانت متبعة في إدارة المنافسة في الماضي لتجنّب العودة اليوم إلى منطق الغالب والمغلوب وأسوأ الافتراضات، وهما أمران يمهّدان لسباق التسلح وزعزعة الاستقرار. وعلينا أن نتعلم من جديد مزايا ضبط النفس وتحديد الأسلحة الذين كانا سائدين أيام الحرب الباردة وأن نواصل الحوار بشأن مصادر عدم الاستقرار، ولا يتعين بالضرورة أن يُربط هذا الحوار في البداية بتحقيق نتائج ملموسة في مجال تحديد الأسلحة، بل ينبغي أن يرسى أساساً مشتركاً وفهماً مشتركاً لمسألة عدم الاستقرار وسبل الحد منه.

وآمل أن يكون ما قلته مفيداً، وأشكركم، مرة أخرى، على منحنا الفرصة لعرض أفكارنا هنا قبل انعقاد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ليانا فيكس على تعليقاتها الأخيرة والدقيقة جداً. وأعطي الكلمة الآن للسفير أمبرازيفيتش كي يدلي بتعليقاته الختامية.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على اختياركم بشكل غير متوقع السيدة ليانا فيكس شريكة لي اليوم. لقد أكملت ما قلته بشكل جيد للغاية أو بالأحرى، استكملت حججي حججها. وقد ركز بيان بيلاروس أكثر على الجانب العملي للأمور. إن مقاربتها للقطاع السياسي وتحديثها عن الأساس السياسي الكامن وراء تناول البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مثيران للإعجاب للغاية، كما أن فهم أهمية وقيمة التقدم العالمي في الاستقرار الاستراتيجي، الذي أبدته في عرضها، والذي أبدى أيضاً في بيانات عدد من الوفود، مهم جداً بالنسبة لي، سواء بوصفي عضواً في حلقة النقاش أو دبلوماسياً، ويتفق تماماً مع الموقف الرسمي لبلدي.

ووجدت أيضاً أن الفكرة المعرب عنها في بيان السفير غابريلس، ممثل هولندا، بشأن مدى كفاية الإطار القانوني القائم مثيرة جداً للاهتمام. وأعتقد أنه في غياب حوار استراتيجي واستقرار استراتيجي، فإن إمكانية وجود تفسير متناقض ومختلف تماماً للصوصك القانونية القائمة تبرز أهمية مواصلة المبادرات التي ذكرها السفير غابريلس والتي اتخذتها هولندا بالفعل فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الإطار القانوني كافياً. وهذه مسألة ينبغي في رأيي ألا تُطرح على المحامين الدوليين، بل على الأخصائيين العاملين في المجالات قيد النظر.

وثمة مسألة صغيرة، وإن كانت في رأيي بالغة الأهمية، شغلتي في الأيام الأخيرة، وهي أنه من بين التحديات المعاصرة المتصلة بالبنود 5 و6 و7 من جدول الأعمال، لم يذكر وفد واحد المسائل المتصلة بالمعلومات، وأساليب التلاعب بها، والمعلومات المضللة. إن السيطرة على المعلومات تعادل السيطرة على العالم - وهذا لا ينطبق على الأعمال التجارية فحسب وإنما على المجال السياسي أيضاً. ولم يثر أحد مسألة الاستخدام المسؤول للمعلومات، التي اعتبرها أهم عامل في الأمن الدولي والأمن القومي لكل بلد. وعلى نحو ما قام زميلي المؤقت من وفد فرنسا بتذكيره عن حق، ففي حين تحظر اتفاقية الأسلحة البيولوجية تطوير المكونات البيولوجية وإيصالها، لا أحد في مجتمع اليوم أو عالم اليوم أو المجتمع الدولي يحظر نشر كذبة سافرة في المشهد الإعلامي قادرة على إخراج شريحة من السكان إلى الشارع وعلى حمل القادة السياسيين على إجراء تغييرات كانت تتحقق سابقاً بالوسائل العسكرية.

إن التهديدات السيبرانية ليست في رأيي مجرد مسألة معلومات، والأمن السيبراني والفضاء السيبراني ليسا مرادفين لأمن المعلومات وفضاء المعلومات. ولذلك، سأترك هذه المسألة مفتوحة، وأمل أن تمكن العملية العالمية الجارية لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي من الاتفاق يوماً ما على مدونة لقواعد السلوك في مجال المعلومات. وشكراً لكم جميعاً على هذه المناقشة المثيرة جداً للاهتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أيها المندوبون الموقرون، أودّ قبل أن أختتم المناقشة أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش والزملاء الذين تناولوا الكلمة اليوم في المناقشة المواضيعية بشأن البند 5 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وستعقد جلستنا العامة المقبلة يوم الجمعة، 18 حزيران/يونيه. وإنني أنظر في عقدها بطريقة تسمح أيضاً بالمشاركة الحضورية للذين يرغبون في المشاركة على هذا النحو. وسأعقد مشاورات بشأن هذه المسألة وسأقدم مزيداً من المعلومات عن طريق أمانة المؤتمر.

وكما تعلمون، سيكون الاجتماع بمثابة تأملات ختامية بشأن رئاسة الكاميرون قبل تسليم الرئاسة إلى وفد كندا. ومرة أخرى، أشكركم جميعاً على مشاركتكم. وتُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.